

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي National Economic and social Development Board

ترتيب ليبيا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال







info@nedb.ly



2023



جميع الحقوق محفوظة

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي 2023 ©

#### ملخص

تقرير "ســهولة ممارســة الأعمال" الصــادر عن البنك الــدولي هو أداة تقييم موثوقــة لبيئــة الأعمـــال في العديد من البلدان حول العالم.

يهدف هذا التقرير إلى توفير تحليل شـــامـل للإطار القانوني والتنظيمي والإداري الذي يؤثر على أنشــطة الأعمال وتجارة الشـــركات، من خلال تقييم مختلف الجوانب المتعلقة ببيئة الأعمال، يســاهم هذا التقرير في توجيه الإصلاحات وتوفير التوصيات لتحسين بيئة الأعمال في البلدان المعنية.

في حالة ليبيا، فإن تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" يعد أداة قيمة لتقييم الوضع الحالي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين في بيئة الأعمال، حيث يعزز هذا التقرير فهمنا للعوامل الرئيسية التي تؤثر على الأعمال التجارية في ليبيا ويوفر نصائح قيمة لتحقيق التحسين والتطوير.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض الوضع الحالي لبيئة الأعمال في ليبيا استنادًا إلى تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي، وتقديم توصيات محددة لتحسين هذه البيئة.

ستتناول الورقة كذلك العوامل الرئيسية التي تؤثر على بيئة الأعمال في ليبيا وتوفر توجيهات ملموسة لتحسين الوضع الحالي وتعزيز النمو الاقتصادي في الىلاد.

تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" سيكون أداة أساسية في هذه الورقة لتحليل الوضع الراهن وتقديم التوصيات الملائمة. ستستند التوصيات على أفضل الممارسات العالمية والتجارب الناجحة في تحسين بيئة الأعمال في بلدان أخرى مماثلة، مع مراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة لليبيا.



#### مقدمة:

في ســبيـل تعزيز النمو الاقتصــادي وتحقيق التنمية المسـتدامة في ليبيا، تأتي أهمية تحسين بيئة الأعمال كمحور رئيسي لتحقيق هذه الأهداف الحيوية، إن بناء بيئة أعمـال مواتيـة يتطلـب التركيز على عـدة عناصر أساسية تؤثر في إنشاء وتشغيل الشــركات وتعزيز الأعمال التجارية، مثل الإجراءات الإدارية والتشــريعات وحماية حقوق الملكيـة وتطوير البنيـة التحتيـة وتوافر الموارد البشرية الماهرة.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض الوضع الحالي لبيئة الأعمال في ليبيا وتقديم توصيات محددة لتحسينها، مستندة إلى معلومات وتحليلات تقرير "ممارســـة أنشطة الأعمال لسنة 2020" حيث ستتم مراجعة جوانب رئيســية تؤثر على بيئة الأعمال في البلاد، مع التركيز على العوامل

مجموعة البنك الدولي تتوقف عن إصــدار تــقـــريـــر مــمــــارســـــــة أنشـــــطـــة

الأعمال: أوقف جهاز إدارة البنك الدولي بشكل مؤقت إصدار العدد التالي من تقرير ممارســـة أنشــطة الأعمال وشــرع في إجراء ســلســلة من الاســتعراضــات والمراجعات للتقرير ومنهجية إعداده، وبالإضــافة إلى ذلك، ونظرا لأن التقارير الداخلية أثارت مســـائل أخلاقيــة، بمــا في ذلــك ســـلوك مســـؤولين أخلاقيــة، بمـا في ذلــك ســـلوك مســـؤولين وكذلك موظفين حاليين و/أو ســـابقين بالبنك، وكذلك موظفين حاليين و/أو ســابقين بالبنك، قام جهاز الإدارة برفع هذه الادعاءات إلى آليات المساءلة الداخلية المعنية لدى البنك موضحا ســيعمل في المرحلة المقبلة على وضــع نهج جديد لتقييم مناخ الأعمال والاستثمار .

التي تحتاج إلى تحسين وتحديد التدابير المقترحة لتحقيق ذلك.

تعتبر الأهمية الكبيرة لتحسـين بيئة الأعمال في الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها، بما في ذلك زيادة الاســتثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص في النشــاط الاقتصــادي وخلق فرص عمل جديدة، مما يسـهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسـين مسـتوى المعيشـة للســكان، من خلال تنفيذ التوصــيات المقدمة في هذه الورقة، يمكن تحقيق تحســينات فعالة في بيئة الأعمال في ليبيا، وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.

## تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"

يتولى هـذا التقرير تحليـل اللوائح التنظيميـة، والتكاليف، والمتطلبات، والإجراءات التي تنطبق على الشركات الخاصة في جميع الدول الأعضاء (190 دولة)، ويقوم بمقارنتها ببعضـها البعض ويسـلط الضـوء على الحكومات التي تسـعى جاهدة لتسـهيل مناخ الأعمال من خلال إنشـاء ترتيب للدول اسـتنادًا إلى تكاليف ومتطلبات ورسـوم ممـارســة الأعمـال في أكبر مـدينـة القتصادية.

تاتي أهمية التقرير لما له من فائدة في تحفيز الدول النامية على إجـراء الـعــديـد مــن الإصــــلاحـات التنظيميـة، حيـث يحظى التقرير باهتمـام كبير من قبـل الأكـاديميين وضراء وصانعي القرار والسـياسـيين وخبراء التنميـة ومجتمع الأعمـال لـدوره في تشـــجيع وتســـليط الضـــوء على الإصلاحات.

# ماذا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اللوائح التنظيمية في 190 دولة، عبر 12 مجالاً لتنظيم أنشطة الأعمال، بغرض تقييم بيئة الأعمال في كل دولة.

ماذا يقيس	المؤشر
الإجراءات، والوقت، والتكلفة، والحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشــروع في إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة.	بدء النشاط التجاري
الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة لاســـتكمـال جميع الإجراءات لبنـاء مستودع، وآليات مراقبة الجودة، ونظام السلامة في تصاريح البناء.	استخراج رخص البناء
الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للاتصال بشبكة الكهرباء، وموثوقية إمدادات الكهرباء وشفافية التعرفة.	الـحصـــول عــلــى الكهرباء
الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة لنقل الملكية، وجودة نظام الأراضي.	تسجيل الملكية
قوانين وضمانات الأصول المنقولة، ونظم معلومات الائتمان.	الحصول على الائتمان
حقوق صــغار المســاهمين في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفي إدارة الشركات.	حــمـــايــة صـــــغـــار المستثمرين
المدفوعات، والوقت، ومجموع الضــريبة، ومعدل المســـاهمة للشــركة للامتثال لجميع اللوائح الضريبية.	دفع الضرائب
الوقت، والتكلفة اللازمة لتصـدير منتج ذو ميزة تنافسـية، واسـتيراد قطع السيارات.	التجارة عبر الحدود
الوقت، والتكلفة اللازمة لحل نزاع تجاري، ونوعية الإجراءات القضائية.	تنفيذ العقود
الوقت، والتكلفة، والنتائج، ومعدل الاســـترداد في حالات الإعســــار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار.	تســـــــون (الإفلاس)
المرونة في تنظيم العمالة.	توظيف العمال
إجراءات، ووقت المشـــاركة والفوز بعقد أعمال من خلال المشـــتريات العامة، والإطار التنظيمي للمشتريات العامة	التعاقد مع الحكومة

يستند التقرير الأخير في ترتيب الدول المشاركة على 10 مجالات رئيسية (بدلا عن 12 مجال كانت متبعة سابقاً)، يتم من خلالها دراسة تكاليف ومتطلبات ورسوم ممارسة الأعمال التجارية في أكبر مدينة اقتصادية في الدولة ، في حالة ليبيا (العاصمة طرابلس).

## المجالات الرئيسية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

# مجالات ممارسة الأعمال

<u> </u>	2. استخراج رخص البناء	1. بدء النشاط التجاري
مجالات ممارسة أنشطة الأعمال	4. تسجيل الملكية	3. الحصول على الكهرباء
	6. حماية صغار المستثمرين	5. الحصول على الائتمان
	8. التجارة عبر الحدود	7. دفع الضرائب
1	10.تسوية الديون (الإفلاس)	9. تنفيذ العقود
	12. التعاقد مع الحكومة	11 . توظيف العمال

# إحصاءات ومؤشرات بيئة الاعمال في ليبيا والدول العربية

### التغير في ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الاعمال لعام 2020 Ease of Doing Business Index for 2020 ( change in Arab countries ranking)

Economy	Global ranking الترتيب العالمي		change	Arab ranking 2020	الدولة
	2019	2020	التغير	الترتيب العربي 2020	
United Arab Emirates	11	16	5	1	الإمارات
Bahrain	61	43	18	2	البحرين
Morocco	58	53	5	3	المغرب
Saudi Arabia	91	62	29	4	السعودية
Oman	67	68	1	5	سلطنة عمان
Jordan	102	75	27	6	الأردن
Qatar	80	77	3	7	قطر
Tunisia	77	78	1	8	تونس
Kuwait	93	83	10	9	الكويت
Djibouti	122	112	10	10	جيبوتي
Egypt	119	114	5	11	مصر
Palestine	110	117	7	12	فلسطين
Lebanon	138	143	5	13	لبنان

Mauritania	155	152	3	14	موریتانیا	
Algeria	157	157	0	15	الجزائر	
Comoros	165	160	5	16	جزر القمر	
Sudan	159	171	12	17	السودان	
Iraq	170 177	172 176	2 1	18 19	العراق	
Syria					سوريا	
Libya	187	186	1	20	ليبيا	
Yemen	189	187	2	21	اليمن	
Somalia	191	190	1	22	الصومال	
Arab average	122	118	4		المتوسط العربي	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان االستثمار وائتمان الصادرات

تحســين ترتيب ليبيا في تقرير البنك الدولي لممارســة أنشــطة الأعمال يعد هدفًا مهمًا يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ الإصــلاحات في مجال الســياســات والتشــريعات والإجراءات المنظمة لبيئة الأعمال في ليبيا.

# واقع ليبيا في ممارسة الأعمال حسب التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي:

- عدد إجراءات تسجيل الشركات: 20 إجراء وخطوة.
  - الوقت المطلوب (بالأيام): 70يوماً.
  - الحد الأدنى لرأس المال المطلوب: LYD 3,000

1- بدء النشاط التجاري

• عدد إجراءات الحصول على رخص البناء:

(ليبيا غير مصنفة)

الوقت المطلوب (بالأيام) :

(ليبيا غير مصنفة)

2- استخراج رخص البناء:

• عدد إجراءات الحصول على تمديدات الكهرباء

الدائمة لمخزن: 4 إجراءات.

الوقت المطلوب (بالأيام): 118 يوماً.

3- الحصول على

الكهرباء:

عدد إجراءات شراء عقار وتحويل الملكية:

(ليبيا غير مصنفة)

· الوقت المطلوب (بالأيام):

(ليبيا غير مصنفة)

· التكلفة لإتمام الصفقة (نسبة من قيمة العقار):

(ليبيا غير مصنفة)

4- تسجيل الملكية:

· مؤشر قوة الحقوق:

يقيس درجة الحماية التي توفيرها القانون لحقوق المقترضين والمقرضين المعاملات المضمونة وحالات الإفلاس وبالتالي تسهيل

الحصول على التمويل (تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 10 نقاط):

(ليبيا غير مصنفة)

مؤشر معلومات الائتمان : يقيس مدى توفر معلومات يتم تحليلها من قبل المقرضين

(تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 8 نقاط) :

(ليبيا غير مصنفة)

5. الحصول على الائتمان:

	•   مؤشر نطاق الإفصاح:
	تحصلت ليبيا على 4 من 10 نقاط في هذا المؤشر.
	·    مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء المجلس:
	تحصلت ليبيا على 1 من 10 نقاط في هذا المؤشر.
6. حماية	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي:
المستثمرين	تحصلت ليبيا على 4 من 10 نقاط في هذا المؤشر.
الاقلية	·    مؤشر نطاق حقوق المساهمين :
	ليبيا تحصلت 0 من 6
	<ul> <li>مؤشر نطاق الملكية والتنطيم</li> </ul>
	تحصلت ليبيا على 0 من 7 نقاط في هذا المؤشر.
	مؤشر نطاق شفافية الشركات
	تحصلت ليبيا على 0 من 7 نقاط في هذا المؤشر.

• عدد دفعات الضريبة خلال السنة:

تقوم الشركات الليبية بدفع حوالي 19 دفعة كل سنة.

- الوقت المطلوب لإعداد للدفعات الضريبية وإيداعها وتوريدها:
   تقوم الشركات الليبية بقضاء حوالي 889 ساعة كل سنة
  - معدل الضريبة الكلي ( % من أرباح الشركة): يبلغ معدل ليبيا 32.6 % من اجمالي سعر الضريبة .

### 8. التجارة عبر الحدود:

7. دفع الضرائب:

في حالة التصدير	في حالة الاستيراد
الوقت اللازم: 72 ساعة.	الوقت اللازم: 79 ساعة.

#### 9. إنفاد العقود:

- يصل الوقت المستغرق لحل نزاع : 690 يوم.
- تصل التكلفة الإجمالية للفصل في أي قضية ( %27) من قيمة المطالبه
  - 10 . تسوية حالات الاعسار (الإفلاس): تصنف ليبيا على أنها لا تتمتع بأي ممارسة في هذا المجال.

ات	صد	لته	1
		<i>J</i>	

يقترح المجلس بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في تحسين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في ليبيا:

- 1. تبسيط الإجراءات الإدارية: ينبغي تبسيط وتبني إجراءات تأسيس الشركات وتراخيص العمل والتصاريح و تقليل عدد الخطوات المطلوبة والمستندات المطلوبة وتحسين سرعة وكفاءة الموافقات.
- 2. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تعزيز الشفافية في العمليات الحكومية وتقديم معلومات متاحة للجمهور بشأن القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية.
   يجب أيضًا توفير آليات فعالة للإبلاغ عن الفساد ومكافحته.
- 3. تحسين بيئة الأعمال وحماية المستثمرين: ينبغي تحسين بيئة الأعمال من خلال
   تعزيز الاستقرار السياسي والقانوني وتعزيز حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود، يجب
   تحسين إجراءات فتح الشركات وحماية المستثمرين من الابتزاز والتهديدات.
  - 4 .تطوير البنية التحتية: ينبغي التركيز على تطوير البنية التحتية لتعزيز النقل والاتصالات والطاقة والمياه، يجب توفير بيئة مناسبة للاستثمار في هذه القطاعات وتيسير وصول الشركات إلى الخدمات الأساسية.
- 5 .تعزيز التعليم والتدريب المهني: ينبغي تطوير التعليم والتدريب المهني ليلبي متطلبات سوق العمل و تزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة للإنخراط في سوق العمل، و يمكن تطوير شراكات بين القطاع العام والخاص لتوفير برامج تدريبية تلبي احتياجات سوق العمل.

6 .تسهيل الوصول إلى التمويل: يجب تسهيل الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير نظام مصرفي قوي وتعزيز التمويل غير المصرفي.

في ختام هذه الورقة، يمكن الاستنتاج أن تطوير وتحسين المناخ الاستثماري في ليبيا يشكل تحديًا هامًا وضروريًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على الإصلاحات في مجال السلاسات والقوانين والإجراءات المنظمة لبيئة الأعمال، يمكن تحقيق تحسلينات جوهرية في ترتيب ليبيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

تعمـل هـذه الإصـلاحات على جـذب المسـتثمرين، تعزيـز التنافسـية وتـوفير فـرص العمـل، وتعزيـز التنميـة الاقتصـادية وتنويـع قاعـدة الاقتصـاد الليبـي، وبالإضـافة إلى ذلـك، فـإن تحسـين بيئـة الأعمـال يعـزز الابتكـار ويعـزز التعـاون بـين القطـاعين العام والخاص، ويسهم في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

لـذا، ينبغـي أن يكـون هنــاك التــزام قــوي مــن الحكومــة والمؤسســات المعنيــة لتنفيــذ هــذه الإصــلاحات وضــمان تنفيــذها بشــكل فعـــال، ومــن المهــم أيضًــا تعزيــز التوعيــة وتــوفير الــدعم والتســهيلات للشــركات ورجــال الأعمــال الليبيــين لتعزيز قدرتهم على الابتكار والنمو.

#### المصادر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات